

المحترمين

تقرير مدقق الحسابات المستقل
السادة / مؤسسة الأصمخ للأعمال الخيرية - عفيف
قطر-الدوحة

تقرير حول تدقيق البيانات المالية

الرأي

لقد قمنا بتدقيق البيانات المالية مؤسسة الأصمخ للأعمال الخيرية - عفيف ("المؤسسة") والتي تتكون من بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2019 وبيانات الدخل الشامل والتدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ والايضاحات التي تشتمل علي ملخص للسياسات المحاسبية الهامة.

في رأينا ان البيانات المالية المرفقة تظهر بصورة عادلة من كافة الجوانب الجوهرية المركز المالي للمؤسسة كما في 31 ديسمبر 2019 وأدائها المالي، وتدفقاتها النقدية عن السنة المنتهية في ذلك التاريخ وذلك وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق ، قمنا بمزيد من التوضيح لمسئولياتنا وفقاً لتلك المعايير في الجزء الخاص بمسؤوليات مدقق الحسابات عن تدقيق البيانات المالية في هذا التقرير، إننا مستقلون عن الشركة وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي الصادرة عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين والمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بأعمال التدقيق التي نقوم بها علي البيانات المالية في دولة قطر، وقمنا باستيفاء مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لتلك المتطلبات، إننا نري ان أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتكوين أساس سليم للرأي الذي توصلنا إليه.

مسؤولية الإدارة

ان الإدارة مسؤولة عن اعداد هذه البيانات المالية وعرضها بشكل عادل وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية وعن انظمة الرقابة الداخلية التي تحدد الادارة انها ضرورية للتمكن من اعداد البيانات المالية الخالية من اية معلومات جوهرية خاطئة سواء كانت ناتجة عن غش او خطأ.

عند إعداد البيانات المالية ، فإن الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة الشركة علي الاستمرار وفقاً لمبدأ الاستمرارية ، والافصاح حسب مقتضي الحال عن الامور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية واستخدام اساس المحاسبة وفقاً لمبدأ الاستمرارية ما لم تخطط الإدارة اما لتصفية الشركة او إيقاف عملياتها او لم يكن لديها بديل واقعي خلافا للقيام بذلك .

مسؤولية مدقق الحسابات عن تدقيق البيانات المالية

إن أهدافنا هي الحصول علي تأكيد معقول عما اذا كانت البيانات المالية ككل خالية من اخطاء جوهرية سواء كانت ناتجة عن غش او خطأ و اصدار تقرير مدقق الحسابات الذي يتضمن رأينا. "التأكيد المعقول" هو تأكيد علي مستوي عال ، ولكن لا يضمن ان عملية التدقيق التي تتم وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية ستكشف دائماً عن اخطاء جوهرية عندما تكون موجودة. يمكن ان تنشأ الأخطاء عن غش او خطأ وتعتبر هامة اذا كان يمكن بشكل فردي او جماعي ان يتوقع بشكل معقول ان تؤثر علي القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون علي اساس هذه البيانات المالية كجزء من عملية التدقيق وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية ، نمارس حكماً مهنيًا ونبقي علي الشكوك المهنية في جميع اعمال التدقيق كما إننا:

تقرير حول تدقيق البيانات المالية (تتمه)

- نقوم بالحصول علي فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف ولكن ليس لغرض ابداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية للشركة .
- نقيم العرض العام للبيانات المالية وهيكلها ومحتواها ، بما في ذلك الإفصاحات وفيما اذا كانت البيانات المالية تمثل المعاملات والاحداث ذات العلاقة بالطريقة التي تحقق العرض العادل .
- نحدد مخاطر الاخطاء الجوهرية في البيانات المالية سواء كانت ناتجة عن تزوير أو خطأ ونصمم وننفذ إجراءات التدقيق التي تستجيب لتلك المخاطر ، ونحصل علي ادلة تدقيق كافية ومناسبة لتكوين اساس لراينا. أن خطر عدم اكتشاف اية اخطاء جوهرية ناتجة عن غش هو اعلي من تلك الناتجة عن خطأ نظراً لان الغش قد ينطوي علي تدليس وتزوير او حذف متعمد او محاولات تشويه او تجاوز للرقابة الداخلية.
- نبدي نتيجة علي مدي ملائمة استخدام الادارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي واستنادا الي ادلة التدقيق التي يتم الحصول عليها ما اذا كانت هناك شكوكا جوهرية ذات صلة باحداث او ظروف يمكن ان تثير شكوكا كبيرة حول مقدرة الشركة علي المواصلة وفقاً لمبدأ الاستمرارية، إذا وصلنا إلى ان هناك شكوكا جوهرية فاننا مطالبون بلفت الانتباه في تقرير مدقق الحسابات الي الإفصاحات ذات الصلة الواردة في البيانات المالية او اذا كان الإفصاح عن هذه المعلومات غير كافي بتعديل راينا. ان النتائج التي توصلنا اليها تعتمد علي ادلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتي تاريخ تقرير مدقق الحسابات. ومع ذلك فان الاحداث او الظروف المستقبلية قد تتسبب في ان تقوم الشركة بالتوقف عن الاستمرار وفقاً لمبدأ الاستمرارية.
- نقيم مدي ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإيضاحات ذات الصلة التي اتخذها الإدارة.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتشريعية الأخرى

كما هو متطلب في قانون الشركات التجارية القطري رقم 11 لسنة 2015، فإننا نفصح عما يلي:

- قد حصلنا على كافة المعلومات والإفصاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض تدقيقنا.
- تحتفظ المؤسسة بسجلات محاسبية منتظمة وأن البيانات المالية متفقة مع حسابات وسجلات المؤسسة.
- وأنه، في حدود المعلومات التي توافرت لدينا، لم تقع خلال السنة المالية مخالفات لأحكام قانون الشركات التجارية القطري رقم 11 لسنة 2015 المعمول بها أو لأحكام النظام الأساسي للشركة على وجه قد يؤثر بشكل جوهري على أداء المؤسسة المالي أو مركزها المالي كما في 31 ديسمبر 2019.

الدكتور/ هاشم عبدالرحيم السيد
مكتب الدكتور هاشم السيد للمحاسبة و التدقيق
سجل مراقبي الحسابات رقم (127)
تاريخ 28 أبريل 2020